خالد المونس يسأل وزراء الحكومة عن مكاتب التفتيش والتدقيق التابعة لهم

تقدم النائب خالد المونس بسؤال إلى جميع الوزراء في الحكومة استفسر منهم عن مدى تطبيقهم لقرار مجلس الوزراء رقم 283 لسنة 2011 والذي نص على تكليف الجهات الحكومية بإنشاء مكاتب التفتيش والتدقيق على أن تكون تبعية المكاتب لأعلى سلطة بالجهة الحكومية «الوزراء».

واعتبر المونس أن هذه المكاتب التي أصبحت طاردة للموظفين بسبب عدم وجود هياكل تنظيمية فيها يجب تفعيلها باعتبارها هي خط الدفاع الأول ضد الفساد الإداري والمالي المنتشر في الوزارات والجهات الحكومية.

وجاء نص السؤال على النحو التالي:-

لا يخفى عليكم أن مهمة «التفتيش والتدقيق» تساهم في تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد وتحسين مؤشرات الرقابة والأداء ، وترسيخ الاحترام الكامل لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ، وهو اختصاص يمارس الوظيفة الأساسية لإنفاذ قانون العمل والامتثال الفعال له المتعلق بالشق الإداري والمالي من قبل قطاعات الوزارة المختلفة ، ويدعم انفاذ القوانين والقرارات والتعاميم ذات الصلة ، ويوفر المعلومات الحقيقية والميدانية للمكتب

خالد المونس

ووضع الحلول المناسبة للمخالفات والملاحظات الواقعة ، مما يضفي الكثير من المصداقية والمهنية.

ولقد أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 283 لسنة 2011 الذي نص على تكليف الجهات الحكومية بإنشاء مكاتب التفتيش والتدقيق على ان تكون تبعية المكاتب لأعلى سلطة بالجهة الحكومية «الوزراء»، ثم صدرت بعد ذلك تعليمات ديوان الخدمة المدنية لتنظيم القرار المشار له أعلاه.

وطالب تزويده وإفادته بالتالي:

1 – ما الوزارات والجهات الحكومية التي لم تنشئ مكاتب التفتيش حتى الآن؟ وما أسباب ذلك؟

2 – ماهي الجهات التي أنشأت هذه المكاتب لكنها خالفت تبعيتها، فجعلتها تحت سلطة الوكلاء ومن هم دون الوزراء؟ وما إجراءاتكم بشأن هذه المخالفة؟

3 – أولا «أ» هل لدى رؤساء مكاتب التفتيش نواب –نائب رئيس مكتب التفتيش– ؟

ثانيا «ب» وهل هذه المكاتب التي هي حسب القانون بمستوى «إدارة» فيها مراقبين ورؤساء أقسام ؟

في حال عدم توفر «أ» و «ب» أو أحدهما، يرجى الافادة عن السبب وعما إذا كانت هناك قيود منعت ذلك، مما تسبب في جعل مكاتب التفتيش طاردة لا يقبل الموظفون العمل بها بسبب عدم وجود هياكل تنظيمية فيها؟

يرجى تزويدنا بالمستندات المتعلقة بما سبق والسند القانوني الذي منع منح موظفي مكاتب التفتيش مسميات «نائب مدير» و «مراقب» و «رئيس قسم» وغيرها، والدواعي التي دعت لاتخاذ هذا التوجه.

4 – ما سبب وجود تفريعات وهياكل تنظيمية في مكاتب التفتيش ببعض الجهات الحكومية ، وعدم وجودها في جهات أخرى ؟ وما دور ديوان الخدمة في هذا الشأن ؟، مع تزويدنا بمخاطبات الديوان المتعلقة بهذا الشأن من تعاميم مُقيدة أو منظمة لمكاتب التفتيش، وردود الديوان على الجهات التي طالبت بإنشاء هياكل تنظيمية للمكاتب ومسميات ومناصب لموظفيها وبدلات خاصة بهم.

5 – هل مهمة «التفتيش» من ضمن مهام مكاتب التفتيش والتدقيق ؟، إن كانت كذلك، فلماذا لم تنص عليها صراحةً أي من الاختصاصات التفصيلية المحددة من قبل ديوان الخدمة؟

6 – مكاتب التفتيش بمثابة جهات رقابة داخلية تحتاج للدعم من أجل القيام بمهامها في كشف الفساد ، فهل وفرت كافة الجهات المُلزمة بإنشاء هذه المكاتب التالي:

أ– أعداد كافية من الموظفين.

ب– تعاميم وقرارات وزارية داعمة للمكاتب تطالب كافة إدارات الجهة الحكومية بالتعاون مع مكاتب التفتيش.

د– بدلات ومزايا نقدية ومكافآت تشجيعية، مع تزويدي بأسماء الجهات التي لم توفر ما سبق، مدعما بالمستندات.

بوشهري تسأل الشيتان بشأن تقييم أداء جميع القياديين وأعضاء مجلس الإدارات ومجالس الأمناء بالدولة

وجهت النائبة د. جنان بوشهري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان بشأن تقييم أداء جميع القياديين وأعضاء مجلس الإدارات ومجالس الأمناء بالدولة.

ونص السؤال على ما يلي:

رفعت الأمانة العامة لمجلس الوزراء مذكرة متضمنة توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء بمراجعة وتقييم أداء جميع القياديين وأعضاء مجلس الإدارات ومجالس الأمناء بالدولة، وإنهاء جميع المراسيم والقرارات الصادرة بتشكيل مجالس الإدارات ومجالس الأمناء الحالية كافة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من مذكرة الأمانة العامة لمجلس الوزراء المتضمنة إنهاء جميع مجالس الإدارات والأمناء لجميع الجهات والهيئات والمؤسسات التابعة لكل وزير.

2 – قرار مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2022/8/29 في شأن المذكرة أعلاه.

3 – هل هناك مجالس إدارات ومجالس أمناء لم تُنهَ مراسيمها حتى تاريخه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بقائمة بهم وأسباب عدم تطبيق القرار عليهم.

4 – مجالس الإدارات ومجالس الأمناء التي أنهيت مراسيمها وفق قرار مجلس

جنان بوشهري

الوزراء الصادر بناء على مذكرة الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

5 – نص القرار على أن «يتولى الوزراء كافة عند قيامهم بتقديم طلب إنهاء مجالس الإدارات ومجالس الأمناء الحالية كافة أن يقوموا في التوقيت نفسه بتقديم مرئياتهم حول تحديد الأسماء المرشحة لشغل هذه المجالس خلفا للمجالس السابقة»، وعليه يرجى تزويدي بصورة ضوئية من المرئيات المقدمة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء من الوزراء.

الوسمي يسأل وزير الداخلية عن أسماء من صدرت لهم «شهادات إثبات جنسية» الصالحة ليوم الانتخاب فقط

وجه النائب د. عبيد الوسمي سؤالاً إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ طلال الخالد، طالب فيه تزويده وإفادته بالآتي:

1 – يرجى تزويدي بكشف بأسماء من صدرت لهم «شهادات إثبات جنسية» الصالحة ليوم الانتخاب فقط بتاريخ 2022/9/29.

2 – هل تم التحقيق من شخصيات المتقدمين للحصول على الشهادة بإجراء (البصمة) كما هي الإجراءات المتبعة.

3 – كشف بأسماء وأعداد من صدر قرار برفع الإيقاف عنهم خلال الثلاثة أيام السابقة عن الانتخاب.

4 – يرجى تزويدي بنسخة من قرار تعيين مدير عام الإدارة العامة للجنسية متضمنة تاريخ تعيينه، ومبررات استثنائه من قرارات النقل والندب والتعيين المطبقة وقت صدور القرار.

جنان بوشهري

جوهر: حزمة تشريعات تعالج المشكلة الإسكانية .. قريباً

أعلن رئيس لجنة الإسكان والعقار النائب حسن جوهر، عن حزمة من القوانين التي تعالج المشكلة الإسكانية قريبا.

وقال جوهر في تصريح صحافي، «توضيحا للبس والغموض الذي شاب بعض المعلومات، أطمئن الشعب الكويتي وأبين بعض الحقائق خاصة بعد إقرار قانون إنشاء المدن الاسكانية في المداولة الأولى وبصدد اقرارة في المداولة الثانية».

وأضاف «صار الحديث حول كتاب وصل من وزير البلدية بأن قانون الرعاية السكنية الحالي 47 لسنة 1993 هو يتضمن ما اورده القانون الخاص بالمدن الاسكانية وهذا الكلام غير صحيح على الاطلاق»، لافتا إلى أن القانون الخاص بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية خضع لأكثر من تعديل أحدهم قانون 50 لسنة 2010 الذي خصص باب إضافي لإنشاء شركات للقيام بتطوير المدن الإسكانية وهذا ما ادى في ذلك الوقت إلى تعطيل المؤسسة نظرا لعدم وجود جدوى في ذلك الوقت».

وأشار الى «صدور قانون 27 لسنة 2012 مرة اخرى لإنعاش المؤسسة بإلغاء القانون السابق واضافة بعض التعديلات الاخرى على القانون وهذا التعديل لم ينجح إلى أن جاء قانون 113 لسنة 2014 وألغى كل ما سبق من القوانين المعدلة على قانون 47 وأضاف حق المؤسسة في انشاء شركات مساهمة لتطوير المدن والمناطق الاسكانية القانون الحالي على الرغم من وجود هذه الميزة للمؤسسة الا ان يدها مغلولة وهذا بشهادة القائمين عليها».

وتابع «كنا امام خيارين إما اعادة العبث في قانون 47 وندخل تعديلات على مواده أو أنه ننشئ قانون جديد متكامل خاص لإنشاء المدن الاسكانية بمزايا تفضيلية مهمة للمؤسسة واعطاء دور وحصة للدولة وحصة للشريك الاستراتيجي وحصة تصل الى 50 في المئة اكتتاب عام المواطنين، وهذه خاصة للمدن العملاقة التي قوامها 50 ألف وحدة اسكانية بالاضافة الى المناطق التجارية والسياحية والترفيهية والحرفية والمرافق العامة الخاصة بكل مدينة».

الجمع بين الوظيفة

وأوضح المطيري أن الاقتراح يحمل صفة الاستعجال ويكفل حق التعليم لجميع الموظفين، إضافة إلى أنه لا يضع شروطا على الموظف بينما يحدد في مواده شروط الدراسة ذاتها، مؤكدا ان «هذا هو الأصل الذي يخدم العمل والوطن».

وقال إنه من غير المقبول معاقبة من يجتهد لتحسين وضعه التعليمي ورفع مؤهله بحرمانه من هذا الحق، فيما ينبغي مكافأته من خلال الاعتراف بمؤهلاته العلمية وحثه على الدراسة لأن المستفيد من ذلك في النهاية هو جهة العمل .

وبين أن السماح بالجمع بين الدراسة والوظيفة يفيد الجهات الحكومية على المدى البعيد، ويسهل عملية تسكين الموظفين في الجهات الحكومية مكان بعض المستشارين الوافدين الذين يحملون مؤهلات بكالوريوس.

وأعرب المطيري عن استغرابه من محاربة البعض هذا التوجه، مؤكدا أن الاقتراح تمت دراسته قانونيا ودستوريا وهو بمنأى عن أي عوار قانوني أو دستوري.

وطالب الحكومة بأن تبعد مستشاريها الوافدين عن إبداء أي رأي في هذا القانون، لأن من الطبيعي أن يستشعر الوافد الخطر على منصبه ومكانه.

تجدر الإشارة إلى أن الاقتراح بقانون ببشأن الحق في الجمع بين الوظيفة والدراسة الجامعية، والذي تقدم به النواب ماجد المطيري، خالد الطمار، د.عادل الدمخي، وفيصل الكندري وشعيب المويزري، ينص في مادته الأولى على أن تضاف مادة جديدة برقم «22 مكررا أ»، إلى المرسوم بالقانون رقم «15» لسنة 1979 المشار إليه نصها التالي: «يحق للموظفين الجمع بين الوظيفة والدراسة الجامعية وتلتزم جهة عملهم باعتماد المؤهل الدراسي الحاصل عليه، ويحدد مجلس الخدمة المدنية القواعد والشروط المنظمة لذلك من دون اشتراط التفرغ الكامل للدراسة».

«ويحق للموظفين إكمال دراستهم العليا على نفقتهم الخاصة، شريطة عدم التعارض بين الدراسة والوظيفة، ويحدد مجلس الخدمة المدنية الشروط والمعايير المطلوب توافرها في الدراسة التي لا يشترط فيها الانتظام الكامل واجتياز عدد من المواد الدراسية، والتي تعتمد على تقديم البحث العلمي.

«وتلتزم الجهات المختصة بمعادلة المؤهل أو الدرجة العلمية الحاصل عليه الموظف وتحدد تلك الجهات الشروط والإجراءات الخاصة لذلك».

ونصت المذكرة الإيضاحية على أنه لما كان الدستور الكويتي قد نص على الحق في حرية التعليم، وأن الدولة تكفله وترعاه وتشجعه وكان الأصل في ذلك الحق المكفول دستوريا، هو جواز الجمع بين الدراسة والعمل وكان من حق الموظف العامل دستوريا وقانونا أن يرقى بنفسه تعليميا.

تتمات

أضافت المذكرة : وفي ذلك السياق جاءت القرارات الصادرة من مجلس الخدمة المدنية والتعليم العالي على نقيض تلك الحقوق وجاءت غير دستورية وأوجدت العراقيل أمام ممارسة تلك الحقوق والتي تشكل معه تلك القرارات تعديا على حق أصيل من حقوق الإنسان التي حماها الدستور ألا وهو حقه في التعليم. ومن هنا جاء الدور لتدخل تشريعي يحسم النزاع والتخبط الوارد بتلك القرارات التي تنتهك حقوق المواطنين بأن يسن تشريع بقانون وذلك بإضافة مادة جديدة حاسمة لقانون الخدمة المدنية تعطي الحق بين الجمع بين الدراسة سواء كانت الجامعية أو ما بعد الجامعية والوظيفة، وعليه فقد جاء نص المادة الأولى من ذلك التعديل بإعطاء الحق في الجمع بين الدراسة والوظيفة، ونصت المادتان الثانية والثالثة على إعلان القرارات واختصاص المحكمة الكلية بنظر الأمور المتعلقة بأحكام هذا القانون.

واختتمت المذكرة الإيضاحية بالقول : نصت المادة الرابعة من المقترح على إلغاء كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون، ونصت المادة الخامسة على تنفيذ القانون بأثر رجعي على جميع الحالات التي سبقت صدوره.z

الكويت تصدر

وأوضحت أن إنتاج وقود الديزل بمواصفات خاصة تتناسب مع أجواء تلك الأسواق، جاء بعد سلسلة من الدراسات والاختبارات التي أجرتها مصفاة ميناء عبد الله التابعة للشركة ونجحت على إثرها في تطوير وتحسين هذه المواصفات، مما منح المنتج ميزة نوعية إضافية وقدرة تنافسية أعلى عززت من قدرة الشركة على الوصول لأسواق عالمية جديدة.

وذكرت أن المصفاة قامت بتعديل العوامل التشغيلية لعدد من وحداتها التصنيعية لجعل وقود الديزل مطابقا للمواصفات القياسية العالمية، لافتة إلى أن النتائج كانت مشجعة وساهمت في تمكين المصفاة من إنتاج هذاالنوع من الديزل المتوافق مع المعايير البيئية المتطورة والمتميز بجودته العالية.

«النفط» تمنح

وكيل وزارة النفط.

وقالت وزارة النفط في بيان صحافي، أنه تم صدور قرار منح الصفة الضبطية القضائية للموظفين وتخريج أول دفعة مؤهلة، حيث تم تحديد المهام والاختصاصات المنوطة بهم لتطبيق التشريعات البيئية وآلية تنفيذ قانون حماية البيئة، واستكمالاً لإجراءات منح الصفة الضبطية قام الموظفين اليوم الأحد الموافق 25 ديسمبر 2022 بأداء القسم أمام المدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد الحمود الصباح والمسؤولين في الهيئة ووزارة النفط.

وفي هذا السياق قال وكيل وزارة النفط الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح، أن تخريج أول دفعة من الموظفين في الوزارة ومنحهم صفة الضبطية القضائية يعتبر إنجاز يحدث للمرة الأولى في تاريخ الوزارة، حيث سيكون للوزارة اعتباراً من اليوم سلطة لرصد التجاوزات على البيئة والمساهمة في الحفاظ على بيئة صحية مستدامة داخل الكويت.

وذكر الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح أن دور الموظفين الذين منحوا صفة الضبطية القضائية هو كشف مواطن الخلل البيئي في مناطق دولة الكويت المختلفة وإبلاغ الإدارات المعنية في الهيئة العامة للبيئة بذلك.

وشدد على أن وزارة النفط حريصة على تطبيق اللوائح الخاصة بالمحافظة على الثروة البترولية وعلى التعاون مع الهيئة العامة للبيئة في تطبيق قانون حماية البيئة، ولذا قامت بترشيح مجموعة من الموظفين لاجتياز الدورة والاختبار الذي يليها ليتسنى لهم القيام بعملهم على الوجه الأكمل.

وتقدم وكيل وزارة النفط بالشكر الجزيل للهيئة العامة للبيئة على جهودهم الكبيرة في تخريج الدفعة الأولى من الموظفين ومنحهم صفة الضبطية، متمنياً مزيداً من التعاون مستقبلاً.

بوتين : مستعدون

أضاف : «نحن مستعدون للتفاوض مع كل الأطراف المعنية بشأن حلول مقبولة، لكن الأمر يعود لهم، لسنا من يرفض التفاوض لكن هم من يرفضونه».

وقال بوتين إنه متأكد «مئة بالمئة» من أن الجيش الروسي «سيدمر» نظام الدفاع الجوي باتريوت الذي ستزود الولايات المتحدة أوكرانيا به، فيما ردت الرئاسة الأوكرانية على تصريح بوتين قائلة إن روسيا لا تريد المفاوضات وتتنصل من مسؤولياتها.

وردا على سؤال لصحافي من قناة روسيا1– التلفزيونية خلال مقابلة تم بث مقطع قصير منها على التلفزيون العام، أجاب بوتين «بالطبع، سندمرها بالتأكيد 100 بالمئة».

وكانت واشنطن قد أعلنت خلال زيارة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الأسبوع الماضي رزمة جديدة من المساعدة العسكرية، تشمل خصوصا منظومة باتريوت للدفاع الجوي.

وأفاد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أن «الولايات المتحدة ستقدم منظومات باتريوت للدفاع الجوي لأوكرانيا لأول مرة».

وكشف بلينكن عن «تخصيص 850 مليون دولار مساعدات أمنية لأوكرانيا، ومليار دولار لتطوير الدفاعات الجوية». وقال في بيان إن «رزمة المساعدة اليوم تشمل للمرة الأولى منظومة باتريوت للدفاع الجوي القادرة على إسقاط صواريخ عابرة للقارات وصواريخ باليستية قصيرة المدى وطائرات تحلق على علو يتجاوز في شكل واضح قدرة المنظومات الدفاعية التي تم تسليمها إلى الآن»، نقلا عن فرانس برس.

من جهته أعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الأميركي جو بايدن في البيت الأبيض، تخلل زيارة تاريخية إلى واشنطن هي الأولى له إلى الخارج منذ بدء العملية العسكرية الروسية لبلاده في 24 فبراير، أن حصول كييف على أنظمة باتريوت الأميركية للدفاع الجوي «سيعزّز بقوة» قدراتها الدفاعية، مؤكدا أن الأمر يشكل خطوة مهمّة للغاية لخَلق مجال جوي آمن لأوكرانيا.

وشدد زيلينسكي على أن السلام العادل لا ينطوي على «أي مساومة» على وحدة أراضي أوكرانيا.

من جانبه، خاطب الرئيس الأميركي جو بايدن نظيره الأوكراني قائلا: «لن تكونوا أبداً وحدكم»، مشيرا إلى أنه واثق من أنّ التحالف الغربي سيظل موحّدا وراء أوكرانيا، مضيفا أن نظيره الروسي فلاديمير بوتين ليست لديه نية لوقف ما وصفها بالحرب الوحشية ضد أوكرانيا، واصفا ما يفعله بوتين بأنه «مروع»، إذ يستهدف دور الأيتام والمدارس هناك.

وتواصلت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، أمس الأحد، حيث قامت وحدات من الجيش الروسي بمحاولة بسط السيطرة على المناطق الأوكرانية وضرب مواقع تمركز قوات كييف، فيما تستمر الأخيرة في المقاومة ومحاولة استعادة أراضيها بدعم مادي وعسكري من الغرب.

وفي آخر التطورات الميدانية، تم إعلان حالة تأهب جوي في جميع أنحاء أوكرانيا تحسبا لغارات روسية، فيما أعلنت سلطات لوغانسك الموالية لروسيا أن أوكرانيا نقلت المزيد من القوات لمحور سفاتوفو الاستراتيجي. وأعلنت سلطات زابوريجيا الموالية لروسيا إنشاء خط دفاعي جديد لمواجهة أي تقدم أوكراني، مؤكدة أن بناء الهياكل الدفاعية بالخطوط الأمامية على وشك الانتهاء.

وفي وقت سابق، قالت أجهزة الطوارئ بأوكرانيا إن ثلاثة من أفرادها لقوا حتفهم فجر الأحد عندما انفجر لغم أثناء قيامهم بإزالة الألغام من أجزاء من منطقة خيرسون. وتسيطر روسيا التي بدأت عمليتها العسكرية في أوكرانيا قبل 10 أشهر على معظم وليس كل منطقة خيرسون. وبحلول منتصف نوفمبر، استعادت القوات الأوكرانية مدينة خيرسون وعددا من البلدات في المنطقة.

ويعمل خبراء المفرقعات هناك منذ ذلك الحين بعد أن قال الرئيس فولوديمير زيلينسكي إن القوات الروسية قامت بتلغيم المباني والأشياء بكثافة.